

وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية أكد أن حرية العبادات مصونة في الكويت

زكريا الأنصاري لـ «الأنباء»:

اتفاقية تسليم المجرمين بين دول «التعاون» جاهزة للعرض على القادة في ديسمبر المقبل.. وما يُشاع عن أن الاتفاقية الخليجية قد تهدر حقوق المواطنين غير صحيح



الجزائية وتختلف عما تتعلق بتسليم المجرمين.

اتفاقية أرمينيا

وماذا عن اتفاقيات التعاون مع الدول الأخرى ومنها التعاون مع أرمينيا والتي تم توقيعها بالأحرف الأولى قبل فترة، وماذا عن أهمية هذه الاتفاقيات وما تضمه من بنود تعاون بين البلدين؟

● بتوجيه من الوزير يعقوب الصانع نعمل الآن على لانتهاؤ من اتفاقية مع المكسيك، وقبل اسبوعين وردنا ملاحظات منهم وقمنا بالرد على هذه الملاحظات، وطلبنا منهم اللقاء قريباً للتوقيع النهائي على الاتفاقية، وقد يثار تساؤل:

لماذا المكسيك؟ وأنا ارد هنا بيان المجرم يبحث عن هذه الميزات الأمنة بالنسبة له، ومن يبحث في تاريخ المجرمين يجدهم يهربون مثلاً من القارة الآسيوية الى أميركا اللاتينية أو العكس.

ولذلك يجب ان نكون جاهزين ولدينا سياسة في إبرام الاتفاقيات مع جميع الدول، فهذه الاتفاقيات لن تضير لكنها قد تكون قاعدة لفوائد عديدة.

فلو أبرمنا اتفاقيات سواء في المسائل المدنية أو الجزائية فستوفر لنا غطاء لاستثمارات الكويت في الخارج وتحميها لأن الدول التي أبرمنا اتفاقيات معها سيكون ذلك غطاء قانونياً للاستثمارات من الكويت.

وايضاً هذه الاتفاقيات هي بوابة للعبور الى القارات المختلفة بعقد اتفاقيات مع دولة على الأقل من تلك القارات البعيدة؟

● صحيح فارمينيا بوابة للتعاون مع عدد من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، ويمكن الدخول معهم في اتفاقيات من خلال توقيع الاتفاقية مع أرمينيا. فنحن أبرمنا اتفاقية مع إيطاليا منذ التسعينيات، وحينما تجد دولة أوروبية ان الكويت أبرمت اتفاقية مع إيطاليا فبعني ذلك ان الأرض مهيأة للدخول في اتفاقيات ثنائية مع دول أوروبية أخرى. ونفس الشيء الآن بعد إبرام الاتفاقية مع أرمينيا سيفتح المجال لتوقيع اتفاقيات مع دول حليفة لأرمينيا ونحن ندرس الآن توقيع اتفاقيات مع روسيا وبيلا روسيا. فارمينيا بوابة الان لتوقيع اتفاقيات مع الدول الحليفة أو المجاورة لها.

قرارات سيادية

هل تتوقف سلطات وصلاحيات وزارة العدل عند توقيع الاتفاقيات أم تستمر الى تسليم المجرمين بين الكويت والدول الأخرى؟

● علينا ان نوضح الأمر، فالسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية هي السلطات الثلاث في الدولة ولكل طرف جزء خاص به، فالسلطة التنفيذية هي المعنية بإبرام الاتفاقيات، والسلطة التشريعية هي التي تقر هذه الاتفاقيات وتصدرها بقوانين والسلطة القضائية هي التي تعكف على تنفيذ هذه الطلبات.

ونحن نعمل بتكامل فيما بيننا كسلطة تنفيذية



(أحمد علي)

زكريا الأنصاري متحدثاً للمزيم أسامة أبو السعود

الاتفاقية وجهود وزارة العدل في هذا الصدد؟

● بغض النظر عن القضايا المنظورة أمام القضاء والنيابة العامة ونحن لا نستطيع ان نتحدث في هذا الشأن، لكن نستطيع ان تحدث فقط في شأن الاتفاقية، فبالفعل تم التفاوض مع بريطانيا ومن ترغب من قبل في الارتباط باتفاقيات وتعهدات دولية فيما يتعلق بتسليم المجرمين، فبريطانيا في بداية التسعينيات عبرت عن عدم رغبتها في الدخول في اتفاقية مع الجانب الكويتي الذي طلب الدخول في اتفاقية أذلك. ولكن طبعاً التغييرات الدولية استلزمت من هذه الدول ان تغير النهج المتبع في إبرام الاتفاقيات، وحسناً فعلت المملكة المتحدة، لان الأوضاع الآن تحتاج الى الكثير من التعاون نظراً لجرائم الإرهاب والتي أضرت منها دول أوروبية عديدة وايضا الجرائم الأخرى.

ويعد قرار بريطانيا بالمواقفة دخلنا معهم في مفاوضات ومؤخراً تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقيتين ومقترح ايضاً ان ندخل في اتفاقية ثالثة تتعلق بنقل المجرمين، ونحن الآن نطلبها منذ التسعينيات، مجلس الوزراء للمضي قدماً في التفاوض بشأنها. وقد استطعنا ان ننجز ملفاً كان عالقاً منذ سنوات عديدة، ونأمل بالتوقيع النهائي على الاتفاقيتين في القريب العاجل ان شاء الله.

هل نتوقع التوقيع على الاتفاقيتين مع بريطانيا قبل نهاية هذا العام؟

● نحن أبعدينا وجهة نظرنا برغبتنا في التوقيع عليها وفي الانتهاء من الاتفاقيات وكذلك الجانب البريطاني، والتوقيع النهائي يظل مسألة تسيجية بين البلدين.

ماذا تشمل الاتفاقيتان ايضاً الى جانب تسليم المتهمين بين الكويت وبريطانيا؟

● تشمل ايضاً مساعدة قانونية متبادلة اضافة الى تسليم المتهمين، فالاتفاقية تسليم المجرمين احكامها دولية ثابتة، اضافة الى اتفاقية جديدة تتخذ بالمساعدة القانونية في المسائل الجزائية وتدور في محور المسائل الجزائية وليس المدنية، وتعلق وتبادل انابات وسماع شهود وطال الوثائق تتعلق بالبلاغات والشكاوى المنظورة امام الاجهزة في البلدين. وهذه الاتفاقيات لتسهيل الملاحقة

الاتفاقية الثنائية تاتي في مفهوم واطار الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية وهدها قطع الملائد على المجرمين، فلا يستطيع مجرم ان يهرب من الكويت الى مصر مثلاً، لأنه سيتم القبض عليه وتسليمه للكويت والعكس. وبالتالي فإن الاتفاقيات هدفها قطع الملائد على المجرمين والمتهمين والمحكوم عليهم. وثانياً: الأمر يتعلق بمكافحة الجريمة، فكما يقال «من امن العقوبة اساء الأدب» وهذا يعني قطع الملائد على المجرم من الإفلات من العقوبة، وكما قامت الدول بإبرام اتفاقيات - وليس تسليم المجرمين فقط - متكاملة فستستطيع ان توفر لبعضها البعض الضمانة القانونية ايضاً من مقاضاة مرتكبي الجرائم ومكافحة الجريمة ايا كانت مخاطرها.

ولكن دائماً يكون التساؤل عما تضمنه تلك الاتفاقيات تسليم المواطنين الكويتيين الى دول أخرى برغم تعارض ذلك مع الدستور الكويتي؟

● ليس هناك مخاوف من ذلك، فالاتفاقيات هي في الأساس مسألة سيادية وكل دولة تستطيع ان تتخذ قراراً بعد تسليم مواطنيها الى الدول الأخرى.

واي اتفاقية تسليم مجرمين يبدأ نصها بكلمة «يجوز تسليم المجرم او المحكوم عليه...» وهذا يعني الجواز وليس الإلزام للدول بتسليم مواطنيها، وهذه هي المسألة التي تتحرك فيها الدول حول تسليم الأشخاص المطلوبين - وليس المواطنين - فهو امر سيادي. ومعظم الأنظمة الدستورية العربية تمنع تسليم المواطنين، وهناك نص دستوري في الكويت ينص على «عدم ابعاد اي مواطن».

وهو ما تفسره على انه لا يجوز تسليم المواطنين، لكن وفق المبدأ الدولي يكون اما التسليم او المحاكمة، حيث تقوم الدولة الأخرى مثلاً بتسليم الكويت ملف الاسترداد وهو القضية المتهم فيها مواطن كويتي - او العكس - وتقوم بتقديمه الى القضاء على الجريمة المرتكبة في الخارج وفق ملف الاتهام، وما يشاع بأن اتفاقية الخليجية قد تهدر حقوق المواطنين كلام غير صحيح جملة وتفصيلاً. وأكد هذا الشيء بان هناك اتفاقيات اصلاً قائمة فلماذا لم تقدم مواطنين كويتيين الى

بداية هناك تساؤلات عديدة عن الاتفاقيات التي وقعتها وزارة العدل مؤخراً وفي مقدمتها الاتفاقية الخليجية ومدى تأثير ذلك على المواطن الكويتي وما أثير عن تسليم المواطنين الكويتيين بموجب تلك الاتفاقيات الى دول أخرى؟

● أولاً الاتفاقية الخليجية لم توقع بعد ومازالت مشروعا فقط وتم اعداده من وزارة العدل، قبل 3 سنوات وتمت دراسته والآن هو في مراحل عرضه على المجلس الوزاري لوزراء العدل العرب. والكويت هي من اقترحت ذلك في البداية لأن هناك اتفاقية لمكافحة الإرهاب على المستوى الخليجي، ولكن لا توجد اتفاقية لتسليم المجرمين في الجرائم الأخرى، حتى يكتمل التعاون في هذا الإطار، لأن هناك تعاوناً قضائياً في الإطار المدني والتجاري. إلا أنه ليس هناك اتفاقية منذ 1994 لتنفيذ الأحكام والإعلانات والإنبات القضائية بين دول مجلس التعاون الخليجي ولكنها خلست من تسليم المجرمين. ولذلك اقترحت الكويت اتفاقية لتسليم المجرمين بين دول مجلس التعاون خاصة ان هناك اتفاقية لنقل المحكوم عليهم وذلك لاكتمال التعاون القانوني والقضائي بين دول المجلس.

وهذه الاتفاقية وحتى تلك اللحظة ننظرها لجنة اسمها لجنة رؤساء ومديري التعاون الدولي بدول مجلس التعاون، وكان آخر اجتماع عقدهته اللجنة الأسبوع الماضي، وخلصت الى ان المشروع اصبح جاهزاً للتوقيع النهائي عليه ان شاء الله بعد عرضه على وزراء العدل ثم وزراء الخارجية ومن ثم يرفع الى قادة دول مجلس التعاون لإقراره في ديسمبر المقبل.

اتفاقيات تسليم المجرمين

ننتقل الى الحديث عن اتفاقيات تسليم المجرمين التي أبرمتها الكويت مع مختلف دول العالم مؤخراً، ومنها مع بريطانيا؟

● إذا كنا نرتبط باتفاقيات ثنائية لتسليم المجرمين حالياً مع دول عربية ودول اجنبية، ولدينا اتفاقيات دولية صادرة عن الأمم المتحدة تلزم الدول بإبرام اتفاقيات لتسليم المجرمين، انن فعلينا التزامات وتعهدات والتزامات دولية بضرورة مكافحة الجريمة ايا كان شكلها سواء كانت جريمة ارهابية او جريمة فساد او مخدرات او غيرها من الجرائم. وبالتالي لزاماً علينا مادامنا وقعنا على اتفاقيات دولية جماعية يفترض ان تكون لدينا اتفاقيات ثنائية تنظم هذا العمل.

ولو تفحصنا مثلاً ما بيننا وبين الدول العربية فهناك اتفاقيات ثنائية بين الكويت وبين الدول العربية ومنها مثلاً مع مصر حيث توجد اتفاقية ثنائية لتسليم المجرمين بين البلدين، وغالباً احكام هذه الاتفاقيات لا تختلف لأنها «نمطية» فهي عبارة عن نصوص دولية وقواعد ومواثيق مرتبطة بها. والاتفاقيات في حد ذاتها ملزمة للدول فلا يمكن ان تكون هناك اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة وتستغنى دول دون أخرى.

عدد القضايا

والشكاوى

والتظلمات

من موظفي

«العدل» أصبح

قليلاً جداً

حريصون على

حضور اجتماعات

حقوق الإنسان

في جنييف بصفة

دائمة ونعد لها

العدة ومشاريع

القوانين

الكويت لم تمتنع

عن تقديم أي

مساعدة للدول

الأخرى حتى

بدون اتفاقيات

وفق مبدأ المعاملة

بالمثل

الكويت لم تمتنع

عن تقديم أي

مساعدة للدول

الأخرى حتى

بدون اتفاقيات

وفق مبدأ المعاملة

بالمثل

الكويت لم تمتنع

عن تقديم أي

مساعدة للدول

الأخرى حتى

بدون اتفاقيات

وفق مبدأ المعاملة

بالمثل

تقرير «الخارجية

الأميركية» يكرر

المزاعم والادعاءات

نفسها كل عام

أحلنا موظفين

إلى النيابة العامة

في قضايا تمسّ المال

العام وضياح ملفات

ومستندات

معظم الأنظمة

الدستورية العربية

تمنع تسليم مواطنيها